

المعيقات السياسية أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية فعلية في الجزائر

الدكتورة فريدة حموم

أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر

البريد الإلكتروني: f.hamoum@gmail.com

الهاتف: 0555192486

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية التطرق إلى جملة من المعوقات السياسية التي تقف حجرة عثرة أمام فاعلية ونجاعة الديمقراطية التشاركية، فرغم تكريس المشرع الجزائري للديمقراطية التشاركية في الدستور وفي قانوني البلدية والولاية من خلال التأكيد على تشجيع الدولة لها على مستوى الجماعات المحلية إلا أن هنالك ما يعيق تفعيلها ونجاعتها كضعف أطرووسائل وآليات الديمقراطية التشاركية، ضعف الأحزاب السياسية، ضعف المجتمع المدني والفساد السياسي والإداري.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية. المشاركة السياسية. التنشئة السياسية. الأحزاب

السياسية.

Abstract:

This article's aim is to highlight the political obstacles, those which prevent a smoothly running of participative democracy. Despite both the Algerian constitution, as the codes of local collectivities, have revealed an important law status for participative democracy, the real practices seem to reveal a set of contraindications, such as the weakened frames of democratic transition, damaged democratic process, the inability of political parties in the practice process, and those related to a small effectiveness of civil society, and in addition to a deep penetrated, political and financial corruption, the conclusion will reveal a worsened attempt to devote a real democratic transition process.

Key words:

Participative democracy, political participation, political education, political parties.

مقدمة

كثرت الحديث في الأوساط السياسية والأكاديمية عن مفهوم الديمقراطية التشاركية وحاجة المجتمعات المتحضرة والديمقراطية إلى تقريب المواطن ليس من الإدارة فحسب، بل ومن صناعات القرار ورأسي السياسات العامة على المستويين المحلي والوطني ليكون شريكا لهم في العملية التنموية لأنه في الأخير سيكون هو المستفيد والمتأثر الأول بنتائج تلك السياسات والقرارات، الأمر الذي يجسد فلسفة الحكم الراشد والحكم التشاركي.

تحتاج الديمقراطية التشاركية لتحقيق فعلية توفر مجموعة من المحددات، منها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ينعكس في الأخير على مدى فاعليتها ونجاعتها على أرض الواقع، وتعد المحددات السياسية اللبنة الأولى الواجب توفرها لقيام وفاعلية باقي المحددات الأخرى، كما لا يمكن الحديث عن ديمقراطية تشاركية في ظل غياب الديمقراطية الحقة، وضعف المشاركة السياسية

للمواطنين، وفي ظل غياب التنمية أو ضعفها، وهو ما يجعل الصلة قوية بين طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، مدى استقلالية المجتمع المدني، قوة الأحزاب السياسية وتأثيرها على الحياة السياسية والوعي السياسي لدى الأفراد من جهة وبين مستويات التنمية سواء المحلية منها أو الوطنية.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق لأهم المعوقات السياسية التي تقف حجرة عثرة أمام تمكين المواطن الجزائري من ممارسة ديمقراطية تشاركية فعلية وليس مجرد الاكتفاء بديمقراطية صورية تتواجد فقط في النصوص والقوانين، فالإشكالية المطروحة هي:

ما هي المعوقات السياسية التي تمنع المواطن الجزائري من القيام بمشاركة فعلية وفعالة؟

سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال التطرق للنقطتين الرئيسيتين التاليتين:

1. العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والمشاركة السياسية.

2. المعوقات السياسية للتجسيد الفعلي للديمقراطية التشاركية.

1. العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والمشاركة السياسية.

1. المشاركة السياسية

تعني المشاركة السياسية كل نشاط سياسي يعبر عن مساهمة المواطنين في إطار النظام السياسي لإنجاز العملية السياسية، ويرى صموئيل هنتنغتون أنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون قصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفويًا، متصلًا أو منقطعًا، سلمياً أم عنيفًا، شرعياً أو غير شرعي، فعلاً أم غير فعال،

¹ فهي تعني في أوسع معانها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً بغض النظر عن حجمه في عملية صنع القرارات السياسية، كونها القاعدة الأساسية للممارسة الديمقراطية، ومؤشراً قوياً على طبيعة التنشئة والثقافة السياسية السائدة في المجتمع ومدى نضوج نظامه السياسي.

يحق للفرد التمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليه والمشاركة في الحياة السياسية والمعارضة، ولها الحرية في ممارسة حقوقه دون خرق لها أو تعرضه للإكراه أو العنف، والمشاركة من منظور التنمية الإنسانية هي آلية وهدف، آلية لكونها تزيد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهدف لأن المشاركة الفعالة تمكن الأفراد من تحقيق قدراتهم وإعطاء ما هو الأحسن للمجتمع،² فالحديث هو عن الديمقراطية والحكم الرشيد كسبل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية وممارستها كقاعدة أساسية للمطالبة ببقية حقوقه، ففي ظل الديمقراطية يمكن تفعيل المشاركة السياسية كونها شرطاً أساسياً لقيامها.

عرّف مؤتمر فيينا الديمقراطية عام 1993م بأنها "التي تركز على حرية التعبير للشعب الذي يحدد نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويقوم بالمشاركة في كل مظاهر الحياة"، فالديمقراطية ليست مجرد نظام حكم وإنما هي مبدأ اجتماعي لا بد من بنائه من القاعدة بالإضافة لمؤسسات الدولة،³ كما يجب توفر عدد من المبادئ في أي نظام سياسي لوصفه بالديمقراطي أو على الأقل يتجه

نحو الديمقراطية وهي: سيادة الشعب، مبدأ كفالة حقوق الإنسان والحريات العامة، مبدأ أي الفصل بين السلطات وسيادة القانون.⁴

تقوم الديمقراطية على مقومات ثلاث هي: الصفة التمثيلية للحكام أي أن تكون هنالك قوى مجتمعية فاعلة يكون السياسيون هم عملاؤها ووسائلها وأدواتها، ولأن المجتمع المدني مؤلف من قوى مجتمعية فاعلة فلا يمكن للديمقراطية أن تكون تمثيلية إلا إذا كانت تعددية، كما تفترض أن يكون الناخبون مواطنون، وأن يشعروا بالانتماء إلى مجتمع سياسي وليس لقبيلة أو لمذهب، وأخيرا لا بد أن تكون السلطات محدودة بوجود الانتخابات واحترام القوانين التي ترسم حدود ممارستها والاعتراف بعدد من الحقوق الأساسية،⁵ فالديمقراطية ليست مجرد شعار ونص قانوني بل هي نتاج تداخل وتشابك مجموعة محددات ومقومات، وجودها عامل أساسي لقيامها.

2. الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية هي نظام حكم ومنهج لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح عن طريق توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين من أجل اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم، فهي ممارسة سياسية وفق شرعية دستورية، تحكم ممارستها منظومة قانونية ويضبط أداؤها ومستوى إنصافها توازن القوى بين الدولة والمجتمع،⁶ وهذا التوازن هو الضامن للاستقرار والأمن داخل الدولة.

تعرف الديمقراطية التشاركية على أنها مشاركة المواطنين في القرارات والسياسات ذات التأثير المباشر على حياتهم، وتتفق معظم التعاريف حول العناصر التالية:

- ✓ تبني مفهوم الديمقراطية من الأسفل.
- ✓ تعتبر مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا لها.
- ✓ تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن وقضاياها.
- ✓ دور بارز للمحليات في إطار آليات التنفيذ.⁷

عرّف الباحث المغربي يحي البواقي الديمقراطية التشاركية على أنها "عرض مؤسساتي للمشاركة، موجهة للمواطنين، تركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، وتستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية."⁸

ولتكريس مشاركة المواطن في الحياة العامة لا بد من أن نضمن له حرية الرأي، وسهولة الحصول على المعلومة، تقديمها والتعليق عليها، وذلك من خلال وجود إعلام حر ومستقل، إضافة إلى تعزيز دور ومكانة المجتمع المدني والأحزاب السياسية دون أن ننسى تفعيل جملة القوانين المنظمة لعملية الديمقراطية التشاركية.

يوصف النظام الديمقراطي بأنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين،⁹ كما تفترض الديمقراطية وجود دولة لا تسعى لخلق سعادة مواطنيها وإنما خلق الشروط التي تمكنهم من معرفة ما يريدونه، فلا وجود للتنمية

إن كانوا غير قادرين على أن يكونوا فاعلين اجتماعيين مما يستلزم وجود مؤسسات تمكن الأفراد من التعبير بصورة تضامنية، فالمشاكل لا تعالج على مستوى الدولة بل على مستوى المناطق المحلية، المؤسسات والجمعيات التي تملك جزءا من السلطة.¹⁰

3. التلازم والتقوية المتبادلة بين الديمقراطية التشاركية والمشاركة السياسية

تتشترك وتتقاطع كل من المشاركة السياسية والديمقراطية التشاركية في مبدأ ضرورة إشراك المواطن في الحياة السياسية، غير أن الأولى ترتبط بمواضيع ومناسبات معينة كالترشح والانتخاب والعمل الحزبي والجمعوي، في حين أن الثانية دائمة، ترتبط مباشرة بحياته اليومية، فالمشاركة السياسية مناسباتية ومؤقتة، في حين ان الديمقراطية التشاركية دائمة ومستمرة.

في الحقيقة لا يمكن الحديث عن الديمقراطية التشاركية في ظل غياب المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية حق من حقوق المواطنين يجب تجسيده على أرض الواقع، وهي هدف ووسيلة في نفس الوقت لأن الديمقراطية التشاركية السليمة والحقيقية تركز عليها، ووسيلة لأنه عن طريقها يشعر الناس بأهمية الديمقراطية التشاركية ويمارسونها وتصبح جزء من ثقافتهم،¹¹ مما يشير لأهمية التنشئة والثقافة السياسية لتمكين المواطن من مشاركة سياسية إيجابية ومؤثرة تنعكس في الأخير على نجاعة الديمقراطية التشاركية.

وتعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة للحكام، حتى ان بعض الفقهاء يربطون بين الديمقراطية والانتخاب، ويرون أنه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن الانتخاب وسيلة اختيار الحكام،¹² غير أن الديمقراطية التشاركية تعمل على تحويل المواطن من مجرد ناخب لممثلين له محليا لتسيير الشأن المحلي إلى شريك لهم في رسم وصنع السياسات العامة، واتخاذ القرارات الحاسمة المرتبطة بأهداف تحقيق التنمية الإنسانية، فلم تعد السلطة تستأثر لوحدها بعملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي لأن الحكم أصبح في واقع الأمر تشاركي.

إن الديمقراطية التشاركية نظام لخلق الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة لتقديم مساهمات قيمة في رسم السياسات العامة وصنع القرار، تهدف إلى زيادة الشفافية، المساءلة، والفهم، والاحتواء الاجتماعي في شؤون الحكومة،¹³ فهي عمل إيجابي يفترض اشراك المواطن في الشأن المحلي بصورة فعلية ودائمة.

تستهدف الديمقراطية التشاركية بذلك زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي، كما تستهدف تنشيط أكثر للديمقراطية عن طريق تعزيز دور المواطن الذي لا ينبغي أن يقف عند حدود الحق في التصويت والترشح والدخول إلى المجالس المنتخبة المحلية والوطنية، بل يمتد ليشمل الحق في الإخبار والاستشارة والتتبع والتقييم، بمعنى تحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه، إلى حقوق دائمة، مستمرة ومباشرة، تمارس بشكل يومي وعن قرب لدرجة تسميتها بالديمقراطية المباشرة والدائمة تمييزا لها عن الديمقراطية التمثيلية.¹⁴

II. المعوقات السياسية للتجسيد الفعلي للديمقراطية التشاركية

أكد المشرع الجزائري على الديمقراطية التشاركية في الدستور وفي قانوني البلدية والولاية، فقد كرست المادة 15 من الدستور الجزائري المبدأ من خلال التأكيد على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، واعتبرت المادة 17 منه المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. أما قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جويلية 2011 والمتعلق بالبلدية، فقد نص في مادته 02 على أن البلدية هي القاعدة اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وإطارا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، كما تشير المادة 11 منه على أنها تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري.

إن القول بوجود ديمقراطية تشاركية حين تتوفر المحددات والشروط السياسية غير كاف ما لم تكن فعلية وفعالة، وهو أمر ضروري للقول بأننا توصلنا فعلا إلى إشراك المواطن في مسارات اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة على المستويين المحلي والوطني، فوجود ترسانة قانونية مؤسسية للديمقراطية التشاركية غير كافية في حالة عدم تفعيلها. فالمواطن يصطدم بمعوقات سياسية تمنعه من المشاركة فعليا في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة، وتبقى مشاركته مرهونة بخلق ثقافة سياسية لديه ولدى المسؤولين بضرورة التشارك في العمل والشأن المحلي.

1. ضعف التنشئة والثقافة السياسية للأفراد

تشكل الثقافة السياسية الطريقة أو المنهجية التي تنظم تفكير الإنسان لتساعد على تقويم الدوافع والاتجاهات المكونة للبيئة الخارجية، التي تسهم في تكوين الرموز والقواعد والمؤسسات المكونة للنظام السياسي، فتنحول إلى عنصر لدمج الفرد وتحقيق تفاعله مع نظامه السياسي، كونها تنظم معتقدات وأفكار الانسان تجاه البنى والمؤسسات في مجال القبول والتوافق، أو على صعيد رفض ومعارضة النظام، فهي تدل على التوجهات السياسية للأفراد تجاه النظام السياسي وأجزائه وفعالياته المختلفة، كما تدل على النشاط الذي يقوم به الفرد في النظام السياسي،¹⁵ وهو ما يشير لأهمية ترقية الثقافة السياسية للفرد والاهتمام بها لضمان استمرارية ثقته في النظام السياسية والدولة.

لا يمكن كيفما كان للمشاركة السياسية أن تتجسد بقرارات أو نصوص قانونية كونها تنبع من قناعة المواطنين بأهمية وجدوى مشاركتهم في الحياة السياسية والتي تتكون لديهم من خلال تنشئتهم السياسية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع مع خلق قنوات للمشاركة والتعبير عن مطالبهم وتطلعاتهم، فالديمقراطية ثقافة عصر إنساني بكامله يمكن أن توجد وتنمو وتتطور،¹⁶ فهي فعل ينبع من قناعة المواطن بضرورة وجدوى مشاركته في الحياة السياسية على أساس انه يمكنه فعلا التأثير على مجرى الأمور السياسية والمجتمع معا.

تتوقف مشاركة الفرد في الحياة السياسية جزئيا على طبيعة وحجم ونوع المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، لكنها غير كافية لوحدها للدفع بالفرد إلى المشاركة السياسية وإنما لابد أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات تنشئته المبكرة، فالتنشئة

السياسية تعمق روح الاقدام والمبادرة والعمل الجماعي من خلال بناء المؤسسات وتطوير قنوات للتعبير السياسي، وتنمية دوافع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية، ووضع مناهج تقلل من التوجه نحو الانعزالية أو السلبية في الحياة السياسية.¹⁷

الكثير من المواطنين إن لم نقل غالبيتهم لا دراية لهم بالأمر السياسي ولا يهتمون بها وينشغلون أكثر بتوفير لقمة العيش، خاصة أمام تدهور القدرة الشرائية وغلاء الأسعار ولا يعلمون حتى أن الدستور وقانون البلدية كفلا لهم حق المشاركة في تسيير الشأن المحلي، فلا مجال للحديث عن ديمقراطية تشاركية حين لا يشعر المواطن بأنه يؤثر في عملية صنع ورسم السياسات العامة على المستوى المحلي مع قناعته بأنه لا دور له فيها، فهي لا تقوم على نصوص وقوانين وإنما هي عملية اجتماعية سياسية تنشأ مع الفرد وتسود مجتمعه.

إن الديمقراطية التشاركية نابعة من قناعة ووعي ثقافي سياسي مرسخ ضمن ثقافة المجتمع السياسية، وهي عملية هادفة، دائمة وليست مناسباتية أو دعائية تهدف إلى المساهمة في التغيير والتحسين بما ينعكس على حياة المواطنين وحريرتهم في القيام بخياراتهم وتحقيقا للصالح العام، لذا على المواطن أن يكون ملما بما تمنحه له الديمقراطية التشاركية من حقوق وأن تكون مشاركته على أساسها، وهنا تكمن أهمية وقوة المعلومة والمعرفة.

2. ضعف أطرووسائل وآليات المشاركة

تشير الديمقراطية التشاركية إلى أن المواطن هو شريك صانع القرار في عملية صنع القرارات والسياسات العامة على المستوى المحلي والوطني، فله الحق في مراقبة ومتابعة أعمال الإدارة ومساءلة المسؤولين ومحاسبتهم على عملية التسيير، وهو ما يستدعي من الإدارة توفير كل الظروف والوسائل اللازمة لتمكين المواطن من القيام بذلك، وهو ما يشير إلى ضرورة تكوين الإداريين وتلقيهم أساليب الاتصال والتواصل مع المواطنين.

الملاحظ في الولاية وخاصة في البلدية هو ضعف الأطرووسائل الموجهة لتمكين المواطن من المشاركة في تسيير الشأن المحلي خاصة أمام فقر وافلاس بعض البلديات ومعاناة الكثير منها من قلة التمويل، مما ينحو بالديمقراطية التشاركية لتكون ذات طابع استشاري فقط، فتعمل المصالح التقنية والفنية للجماعات المحلية على توجيه المواطنين ورفض آرائهم بحجة افتقارهم للخبرة والكفاءة بالإضافة إلى الضعف في الآليات، فإن كانت آليات الديمقراطية التشاركية تمكن المواطن من المشاركة والحوار وإبداء الآراء والاقتراحات إلا أنها ليس لها علاقة حاسمة ومباشرة في الأخير على مصدر اتخاذ القرار.¹⁸

هنالك من يرى أن الديمقراطية التشاركية هي قيمة ديمقراطية أكثر منها تحقيق للتنمية الاقتصادية، وهي إرضاء لرغبات المجتمع في المشاركة في تسيير أموره دون حتمية تحقيقهم فعالية تلبية حاجاتهم، في حين أن حسن التسيير للصالح العام والوصول إلى فعالية أكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تكون عبر المصالح غير الممركزة للدولة، والدليل في الجزائر هو أن تطبيق آلية الديمقراطية

التشاركية على مستوى المركز جد محتشمة، وبنية المجالس المنتخبة لا تسمح باتخاذ القرارات بإشراك كل الفئات الاجتماعية.¹⁹

3. ضعف وعدم استقلالية المجتمع المدني

تكمن أهمية المجتمع المدني في كونه يساهم في توعية المواطنين ونقل انشغالاتهم وأصواتهم للمسؤولين وصناع القرار ويبحث بصورة مستمرة عن حلول لمشاكلهم، كما يناضل من أجل تحقيق الشروط الضرورية لتمكينهم من التعبير عن آراءهم ومعرفة حقوقهم والمطالبة بها، فلتحقيق الديمقراطية التشاركية يجب قيام مجتمع مدني فعال لدرجة مراقبة أعمال الحكومة والمؤسسات الخاصة، واقتراح مناهج مختلفة للمشاركة السياسية.

يمثل المجتمع المدني نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، فهو مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة.²⁰

تتحمل تنظيمات المجتمع المدني جانبا كبيرا من المسؤولية في نقل المواطن من مرحلة السلبية السياسية والاستقالة المدنية واللامبالاة الانتخابية إلى الحد الأدنى من النشاط السياسي والاقتصادي الإيجابي خاصة في حالات تأزم العلاقة مع السلطة، ويمكن تلخيص دورها في دعم السياسات العامة في:

- ✓ المساهمة في تحليل حاجات السكان وتحديد أولويات الحكم.
- ✓ المساهمة في تعبئة الساكنة لتمكينها من المشاركة في تدبير الشأن المحلي.
- ✓ مساءلة السلطة المحلية من أجل تحقيق الحكامة والرشادة التسييرية.
- ✓ التوعية والتحسيس وتوسيع المشاركة والديمقراطية والحوار المجتمعي.
- ✓ المساهمة في مراقبة مدى تحقيق الشفافية في التسيير.²¹

إن القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات بدلا من أن يعطي مزيدا من الحرية والاستقلالية للجمعيات بعد الإصلاحات السياسية التي أعقبت المبادرة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطابه للشعب بتاريخ 15 أبريل 2015 والتي تجسدت في مجموعة من القوانين، فإنه كرس تدخل الحكومة في العمل الجمعي بالتشديد في شروط وإجراءات التأسيس أو النظام الداخلي والتعامل مع الجهات الأجنبية، إضافة إلى الصلاحيات الواسعة التي تمكن الحكومة من حلها وتجميد نشاطها،²²

تتطلب الديمقراطية التشاركية تنظيم المواطنين في هيئات وجمعيات تتولى عملية بلورة الاحتياجات والمطالب، فهي بحاجة إلى مجتمع مدني مستقل وفعال، فتعد خاصية الاستقلالية من أهم ما يميز المجتمع المدني بمعنى أن لا تكون تنظيماته خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد أو تابعة لها بالشكل الذي يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها بما يخدم مصالحها وليس مصالح المجتمع أو الفئة التي تمثلها، والملاحظ في الجزائر هو موالاة وتبعية جزء كبير منه للسلطة والإدارة بسبب غياب الاستقلالية

المالية والتبعية للمجتمع السياسي، مما يعيق تمثيله الجيد للمواطنين من جهة، ويضيق نشاطه من جهة أخرى الأمر الذي سينعكس سلبا على دوره في الشأن المحلي، ويفقد المواطن ثقته بالمؤسسات والإدارات المحلية خاصة وأن ثقة المواطنين في الإدارة متغير هام لتحقيق الهدف من الديمقراطية التشاركية.

كلما تنامت وقويت مؤسسات المجتمع المدني قلت قدرة الدولة على ممارسة التسلط ضد المواطنين، لأنها تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقتها بمواطنيها، وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين حيث لا تتعامل معهم كأفراد عزل بل كمواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات أكبر توفر لهم قدرا من الحماية، وهو ما يتطلب إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء.²³

4. ضعف الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات النظام السياسي، وتتميز عن بعضها بعدة سمات هي أساسها الاجتماعي وأهدافها السياسية وايدولوجياتها، وطبيعة قاعها الجماهيرية، وعلاقتها الاجتماعية، وأدوارها في النظام السياسي، وتراكيها وأنظمتها الداخلية وطرائق ممارسة أنشطتها²⁴، رغم ذلك فالمتفق عليه هو أن الأحزاب السياسية تهدف أساسا التأثير في الحياة السياسية والوصول للسلطة، ولا يمكن حاليا تخيل دولة ديمقراطية بدون أحزاب سياسية.

أدى اختلاف التوجهات السياسية داخل المجتمع وتباين المصالح بين الأفراد والجماعات إلى خلق تعددية حزبية وفقا لذلك الأمر الذي جعلها في سباق دائم لاستقطاب أكبر قاعدة انتخابية ممكنة وكسب تأييد الرأي العام بالاعتماد على برامجها السياسية للوصول للسلطة، وللأحزاب السياسية دور أساسي في تقويم السلطة وكشف أخطائها وردّها إلى جادة الصواب، كما تعد مدارس حقيقية في تثقيف وتنوير وتبصير الشعب،²⁵ كما تعد إحدى الميكانزمات الأساسية للمشاركة السياسية وتفعيلها ومنه الديمقراطية التشاركية.

وعادة ما تقاس ديناميكية النظام السياسي بمجموعة معايير منها مدى مشاركة الأفراد في الأنشطة السياسية العامة، ولكن هذه المشاركة لا تكون إلا بوسائل، وأولها بل وأوسعها هي الأحزاب السياسية، فتميز الأنشطة السياسية التي يمارسها الأفراد الحزبيون عن تلك التي يمارسها غيرهم باستمراريتها النسبية، بسبب استمرارية الحزب الذي ينتمون إليه، كما يكونون أكثر انضباطا ومسؤولية.²⁶

لا تعني التعددية الحزبية كثرة الأحزاب بقدر ما هو تعدد برامجها وسعة تمثيلها، ومن بين أسباب ضعف الأحزاب السياسية هو كونها أحزابا موسمية غالبا ما تظهر في فترة الاستحقاقات والانتخابات، في حين أن دورها يتعدى الانتخابات، فعلمها أن تكون دائمة الحضور، من خلال متابعة أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية كرقيب، ونشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية والديمقراطية التشاركية، ومن

بين الأسباب أيضا عزوف المواطنين عن الانخراط في الأحزاب والعمل السياسي بسبب فقدانهم للثقة في فاعليتها والجدوى منها.

إن ضعف الأحزاب السياسية يؤدي إلى هيمنة حزب أو فئة أو نخبة سياسية معينة مما ينعكس على القدرة الفعلية للمواطنين غير المنتمين إليها من المشاركة في تسيير الشؤون المحلية والمساهمة في التنمية المحلية ومساءلة ومراقبة المسؤولين المحليين.

هنالك مجموعة تحديات داخلية وخارجية تواجه الأحزاب السياسية في أدائها لوظائفها أهمها:

- ✓ غياب التسيير الديمقراطي (أزمة قيادة، احتكار صنع القرار الداخلي).
- ✓ ضعف العضوية والقدرة على التغلغل في القاعدة الشعبية.
- ✓ عدم الاستقرار الداخلي (الصراعات، الانشقاقات الداخلية).
- ✓ قلة المنتج الفكري وضعف المبادرات لتقديم الحلول لمختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

✓ القيود السياسية والإدارية والسياسية التي تلغي استقلاليتها.

✓ توسيع صلاحيات المؤسسة التنفيذية على حساب البرلمان.²⁷

5. ضعف البعد السياسي

معظم القضايا التي تطرح على المواطنين للحوار والمناقشة، وانشغالات المواطنين أنفسهم تنصب على حسن تسيير المرافق العامة والجماعات المحلية مما يجعل المشاركة تفتقر إلى البعد السياسي وتتحصر في الجانب التسييري للشؤون العامة وفي الاهتمامات الثانوية والمحلية الضيقة على حساب الخيارات الوطنية.²⁸

6. الفساد السياسي والإداري

عرّف صندوق النقد الدولي الفساد الإداري في تقريره لعام 1996 بأنه سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على المكاسب الخاصة،²⁹ فهو استغلال الموظف وظيفته والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية بشكل مخالف للأنظمة القانونية المعمول بها في الدولة، ومن أمثلته الرشوة، المحسوبية، الابتزاز، الاختلاس، الاحتيال، وهو ما ينطبق أيضا على فساد المسؤول السياسي.

إن ضعف العلاقة بين المواطن والإدارة وأحيانا غياب الثقة بين الطرفين ينعكس سلبا على الديمقراطية التشاركية وعلى التنمية المحلية، إضافة إلى ضعف قدرات الفاعلين المحليين في المجالس المنتخبة خاصة فيما يتعلق بالرؤى التنموية للبلديات، ومن أهم عوامل غياب الثقة انتشار الفساد في أجهزة وإدارات الدولة وإهدارها للمال العام.

صادقت الجزائر على كل من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد ومحاربتها، الأمر الذي دفع بالمشروع الجزائري إلى استحداث قانون خاص بجرائم الفساد سمي بقانون "الوقاية من الفساد ومكافحته" الصادر في 20 فيفري 2006، الذي نص في بابه الرابع على تجريم مجموعة من الأعمال معتبرا إياها جرائم فساد وصلت إلى أكثر من عشرين جريمة وهي:

- ✓ جريمة رشوة الموظفين العموميين.
- ✓ جريمة اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي
- ✓ جرائم الغدر والإعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم.
- ✓ جرائم استغلال النفوذ وسوء استغلال الوظيفة.
- ✓ جريمة التلاعب في الصفقات العمومية.
- ✓ جرائم اخذ فوائد بصفة غير قانونية وعدم التصريح أو التصريح الكاذب للممتلكات والإثراء غير المشروع.

- ✓ جريمة تلقي الهدايا أو المزايا غير المستحقة.
- ✓ جريمة التمويل الخفي للأحزاب السياسية.
- ✓ جرائم الرشوة واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- ✓ جريمة تبييض.
- ✓ جريمة إخفاء العائدات الإجرامية.
- ✓ جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة.
- ✓ جرائم الاعتداء على الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا.
- ✓ جرائم البلاغ الكيدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم.³⁰

يدرج الفساد ضمن أهم الأسباب التي تعيق التنمية، وما يعزز وجود الفساد على مستوى الإدارة المحلية هو ترددي واقع هذه الإدارة التي كانت في حد ذاتها هدفا لعمليات الإصلاح الإداري منذ الاستقلال لليوم دون أن يؤدي إلى تغيير جذري في فعاليتها،³¹ فتمنح الديمقراطية التشاركية المواطن حق المساءلة على المستوى المحلي بمعنى الإمكانية المتاحة له في محاسبة المسؤولين المحليين عن أدائهم الوظيفي وسلوكهم العام وصرافهم للمال العام غير أن الفساد السياسي والإداري يخنق هذا الحق ويضعف المواطن أمام المسؤول الإداري.

الخاتمة

رغم تأكيد الدستور الجزائري على أهمية الديمقراطية التشاركية على المستويين المحلي والوطني إلا أن تجسيدها على أرض الواقع تعترضها جملة من العوائق والتحديات السياسية منها المرتبة بالفرد في حد ذاته كضعف التنشئة والثقافة السياسية للمواطن من جهة وتنامي ظاهرة الفساد لدى المسؤول الإداري والسياسي من جهة أخرى، ومنها المرتبطة بالبيئة التي يعيش فيها المواطن كضعف تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وعدم استقلالية الإعلام إضافة إلى ضعف أطر ووسائل وآليات المشاركة في حد ذاتها.

من أهم المحددات السياسية الواجب توفرها أو إصلاحها لتمكين المواطن من ديمقراطية تشاركية

فعالة لدينا:

1. الآليات القانونية: ضرورة تفعيل القوانين المكرسة للديمقراطية التشاركية، فلا يكفي للقول بوجود الديمقراطية التشاركية وجود ترسانة قانونية تنص عليها، بل لابد من تفعيل القوانين الموجودة وإضافة أخرى تقويها وتنمها.
2. المجتمع المدني: تقوية تنظيمات المجتمع المدني ومنحها الاستقلالية وتسهيل عملها ونشاطها.
3. الأحزاب السياسية: تنمية الأحزاب السياسية ورسكلتها، وإعادة بناء الثقة بينها وبين المواطن خاصة في ما تعلق بدورها السياسي كمسير للدولة أو كمعارض للسلطة القائمة.
4. الإعلام: استقلالية الإعلام وفتح المجال أكثر للمواطنين للوصول للمعلومة وتقديمها ونقد المسيرين الإداريين المحليين والتواصل معهم مباشرة.
5. التنشئة السياسية: العمل على خلق مواطن واع ونشر ثقافة المشاركة والانتقاد البناء والمحاسبة.

الهوامش:

- 1- حسين قادري، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي- الجزائر نموذجا"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 04، ص ص 97/112، ص 99
- 2- **Rapport mondial**, Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD) 993, 1993: **La participation populaire**, Paris, Economica, **Isur le développement humain** p 24.
- 3- Bernard BREANO, « Les mouvements de citoyens œuvrent-ils en faveur de la démocratie participative ? » Dans MAPPA (Sophia) (dirs), **Développer par la démocratie ? : Injonction occidentales et exigence planétaires**, Paris, Karthala, 1995, p 281.
- 4- أحمد فارس عبد المنعم، "الشروط السياسية للتنمية" مركز دراسات و بحوث الدول النامية، الفساد و التنمية (الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية) قضايا التنمية، القاهرة، مركز دراسات و بحوث الدول النامية: جامعة القاهرة، 1999، ص ص 330-331.
- 5- ألان تورين، ما هي الديمقراطية؟: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، (ترجمة حسن قببسي)، ط2، بيروت، دار الساقى، 2001، ص ص 39-41.
- 6- أحمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة العدد 05، 2010، ص ص 341/319، ص 328.
- 7- مولود عقوبي، "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية"، مجلة القانون، العدد 06، جوان 2016، ص ص 202/2018، ص 205
- 8- عبد القوي بوحنية، الديمقراطية التشاركية: في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 55.
- 9- ثامر كامل محمد، "إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، السنة 22، العدد 251، بيروت، يناير 2000، ص 119.
- 10- Eugène ENRIQUER, « Démocratie capitaliste et développement en Europe occidentale » Dans, MAPPA (Sophia) (dirs), **Op.Cit**, p113-114.
- 11- زكريا حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مخبر الأمن الإنساني جامعة باتنة 1، العدد 06، جويليا 2018، ص ص 317/335، ص 323.
- 12- سعاد الشرفاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (د د ن)، (د ب ن)، 2007، ص 144.
- 13- المرجع نفسه، ص 322.
- 14- مولود عقوبي، مرجع سابق الذكر، ص 207.

- 15- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 96/97.
- 16- علي فهد الزميع، "تجربة الانتقال إلى الديمقراطية في دولة الكويت" في، خليفة الكواري(علي) و ماضي(عبد الفتاح) (تحرير)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 97.
- 17- ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق الذكر**، ص 125.
- 18- مريم لعشاب، "التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 11، ص ص 208/195، ص 205.
- 19- مولود عقوبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 212.
- 20- ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق الذكر**، ص 108.
- 21- باديس بن حدة، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة 1، العدد 10، جانفي 2017، ص ص 282/297، ص 294.
- 22- الأمين سويقات، " دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتها الجزائر والمغرب"، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 17، جوان 2017، ص ص 256/243، ص 247.
- 23- ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق الذكر**، ص 116.
- 24- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص 93.
- 25- أحمد صابر حوحو، **مرجع سابق الذكر**، ص 336.
- 26- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **مرجع سابق الذكر**، ص 119.
- 27- عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر" دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 03، جانفي 2008، ص ص 105، 118، ص 117.
- 28- مريم لعشاب، **مرجع سابق الذكر**، ص 205.
- 29- عبد الحليم بن مشري، " الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص ص 7/21، ص 13.
- 30- **المرجع نفسه**، ص ص 16-18.
- 31- فضيلة خلفون، "دور الغدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد العاشر، جانفي 2017، ص ص 438/457، ص 453.